

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب الأرباح؛
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات؛
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد؛
وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية؛
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة؛
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات؛
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري؛
وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع؛
وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تقف لمدة سنة اعتباراً من ٥ من يونيو سنة ١٩٦٧ مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي تخصص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة إلى الحكومة ومموليها وأموالها الإسماعيلية والسويس كما تقف خلال تلك المدة بالنسبة إلى هؤلاء الممولين الإجراءات المقررة بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ (٢٥ مارس سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية

الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار

قرارات لها قوة القانون؛

وعلى القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شؤون

الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بعبارة " نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة " الواردة في قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عبارة " وزير الحربية " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨

بوقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب

والجزاء الإداري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار

قرارات لها قوة القانون؛